الثورة
الاثنين 11 رمضان 1433هـ 30 يوليو 2012م العدد (17422)

اللجنة الفنية التحضيرية للحوار الوطني: توقيتها وحيثياتها

د. يحيى بن يحيى المتوكل
yyalmutawakel@yahoo.com

رغم تلهف الكثيرين لإصدار القرار الجمهوري بإنشاء اللجنة الفنية للحوار الوطني وتطلع العديد لاحتواء اللجنة على أسماء وشخصيات جديدة تعكس الرغبة في التغيير والتعبير الحقيقي والصادق لما يعاني منه المجتمع اليمني من أقصاه إلى أقصاه، فقد وقع القرار وقع الصدمة وخيبة الأمل التي ظهرت بادية على الأفراد وفي تصريحات العديد من الفئات والجماعات داخل الشعب اليمني التي رأت أنها لم تُشرك أو تمثل التمثيل المناسب أو أن غيرها حظي بدور أكبر مما يستحق، أو اختلط الأمر عليها فاعتقدت أن هذه اللجنة هي لجنة الحوار الأوسع التي يُفترض أن تجلس حول طاولة الحوار لتتناول الشأن اليمني وتحدد ثوابت ومسارات اليمن المستقبلية. ونافلة القول أنه مهما كان شكل القرار أو تشكيلة اللجنة فإنه لا مناص من أصوات الاحتجاج هنا وهناك، فإرضاء الناس غاية لا تدرك.

وقبل تناول هذا القرار وحيثياته، فإن توقيته جدير بالوقوف عنده، خاصة وأن اللقاء المشترك والساحات أكدت في غير مرة أنها لن تشارك في الحوار الوطني إلا بعد هيكلة الجيش ولو المرحلة الأولى المتمثلة في إخضاعه لقيادة واحدة، وهو ما لم يتحقق حتى اليوم في ظل استمرار انقسامه بين الجانبين الثوري والحرس الجمهوري. فماذا حدث حتى تغير تلك الأطراف موقفها؟ الواضح أن العامل الخارجي وتحديداً رعاة المبادرة الخليجية وكذلك المبعوث الأممي جمال بن عمر يقومون بدور كبير للضغط على اللقاء المشترك من ناحية، في حين يلعب عامل الزمن دوراً معززاً في التأثير على المواقف السابقة والمعلنة وبشكل رئيسي على الشباب الذين يشعرون اليوم بالتفكك والإحباط الذي يخيفهم من خسارة كل شيء، وبالتالي بدأوا يفكرون في الحصول على «شيء أفضل من لا شيء»، وهذه هي السياسة بعينها بعد فقدان الثورة المستلبة وقودها.

أما بشأن القرار، فأعيب عليه بعده كل البعد عن الموضوعية في تحديد المعايير التي يتم اختيار الأعضاء استناداً إليها، وكذلك عدم الشفافية والتي كان يمكن أن تمثل مشاركة غير مباشرة تتيح للجميع الاطلاع ومعرفة خلفيات وأسس القرار وتضمن الحيادية وتحقيق الأهداف المعلنة، بل وقد تساعد على تصحيح وتفادي بعض الأخطاء التي يمكن أن تقع. ولا شك أن مسئولية هذا القرار تتحمله لجنة الاتصال والتواصل والتي عملت خلال الفترة الماضية بالأفكار والآليات المعتادة التي لا يمكن أن تنتج إلا المعطيات التي شهدناها في القرار، وكأن اليمن محكوم عليه بأنماط وأشكال تقليدية تشتكي هي نفسها من التقليد، ومحكومين أيضاً بأشخاص معدودين احتكروا السلطة سابقاً ولاحقاً. بل أذهب أبعد من ذلك لأنيط اللثام عن نفس واحد في صياغة المبادرة الخليجية وهذا القرار، وكأننا كيمنيين غير قادرين على بلورة القرارات والأبعاد المصيرية لنا ولأجيالنا القادمة. ولا أريد أن يُفهم من كلامي هذا انتقاص في حق شخصيات من تيارات مختلفة لها باع طويل في العمل السياسي، إذ يحق لها ما يحق لغيرها، إلا أن استيلائها على القرار في اللجان المختلفة بحكم ثقلها السياسي والتاريخي لا يخليها من المسئولية الوطنية والأخلاقية التي تدعوها لإفساح المجال لآخرين وخاصة الشباب «الذين خلقوا لزمان غير زمانكم»، كما ورد في الأثر. إن استمرار هذه السيطرة وذلك الاستحواذ ينم عن صورة من صور الشمولية وطبائع الديكتاتورية، ولا يختلف بأي حال عن سلوك النظام السابق وسلبياته التي أدت إلى الانتفاض عليه وإلى التضحيات الكبيرة التي قدمها الشهداء والمصابين في الساحات وكذلك المعاناة التي تحملها الشعب وما زال حتى يومنا هذا. فهل يُعقل أن تقودونا إلى اليمن الجديد بنفس المقود الذي نطالب بتغييره؟ الله المستعان عليكم.

المهم في الأمر، وإن كان قرار تشكيل اللجنة وتحديد مهامها قد أصبح أمراً واقعاً، أن لا تتكرر الأخطاء عند تشكيل لجنة الحوار الوطني الموسعة، وخاصة في إبقاء أصوات الأحزاب الحاكمة (المؤتمر والإصلاح والاشتراكي) هي الأعلى، على حساب الأفكار والآراء الجديدة والمعبرة عن تطلعات غالبية الشعب اليمني غير المحزب وخاصة الشباب بيمن جديد تسوده الحرية والكرامة وسيادة القانون. فإذا استمر الحال على ما هو عليه الآن، فلن نجد من التغيير إلا إسمه ومن الحرية والكرامة والمواطنة المتساوية إلا رائحتها، وتذهب أرواح الشهداء وجراح المصابين وتضحيات الشعب مع الرياح، فهل تقبلوا لنا ذلك؟ إن أهم مهام اللجنة التحضيرية هو اقتراح أعضاء لجنة الحوار والتي نأمل أن يتم من خلالها تلافي القصور الموجود في اللجنة الفنية التحضيرية، وكذلك تحديد أجندة الحوار التي يجب أن تكون جامعة مانعة لكل المظالم التي عانى منها شعبنا اليمني بإجماله أو في بعض مناطقه وفئاته على امتداد نصف القرن الماضي حتى نمهد لمصالحة وطنية حقيقية وكاملة تعيد اللحمة وتبعد شبح الإنفصال وتهديدات الطائفية والمذهبية التي تغذيها جهات خارجية، وخاصة في هذه الفرصة التاريخية التي يمكن أن لا تتكرر. وثالثاً، على اللجنة أن تضع الآليات الواضحة التي تمكن الجميع من التعبير عن قضاياهم بحرية كاملة واقتراح المعالجات التي يمكن أن تحقق توافقاً وطنياً دون إرباكها بمماحكات وخداع سياسي غلب على أعمالنا ومناشطنا خلال العقود الماضية. ولا مفر من أن يُختتم الحوار بالتوافق وليس بفرض الأمر الواقع الذي بات سياسة الدولة منذ أمد غير قريب كمقاربة لمن يملك القوة ولا يمتلك الحق ولا الحجة، فلا يوجد أمامنا طريق سالك آخر غير الحوار الجاد والصريح الذي نتجاوز به كل الأخطار المحدقة بوطننا، والله الموفق والمستعان.

آلم رصاص

لماذا نفشل وتنجح «مائدة السفير»؟!

أمين الوائلي
Ameenone101@gmail.com

■ ماذا يحدث إذا اجتمع غرماء السياسة على مائدة إفطار رمضاني وحضروا معاً أمسية رمضانية تُخصص لمناقشة قضية اجتماعية أو تربوية أو حتى رياضية المهم أن لا تكون سياسية، وأقترح من عندي قضية باعة الأرصفة للبدء بها؟

■ غني عن الذكر والتنكر أن غرماء السياسة هم في الأصل والفصل شركاء الوطن وأبناء رحم واحد لأم واحدة اسمها اليمن، كيف تمكنت الخصومة العارضة من إفساد الأصل الأصيل في العلاقة بين الناس باعتبارهم إخوة وشركاء وبوصفهم أيضا «دائخين ومدوخين» بالسوية؟!

■ لم يعد اليمنيون يتوقعون مشاهدة السياسيين من المؤتمر والاشتراكي والإصلاح والناصري وغيرهم على مائدة واحدة، وباتت هذه الحالة المثالية جزءاً من ذكريات الماضي الجميل وكأننا نتحدث هنا عن لقاء بين الحضارات أو حوار بين الأديان والثقافات وليس عن إخوة يتشاركون الشارع نفسه والحارة نفسها والمدينة الواحدة؟!

■ جرت العادة أن يدعو السفير الأمريكي وسفارة واشنطن بصنعاء لفيفاً من الإعلاميين والسياسيين والناشطين إلى مائدة إفطار رمضاني مرة كل عام، المفارقة تحضر في التقاء الفرقاء اليمنيين على مائدة سفير واشنطن وتكون هذه مأثرة حميدة تحسب للسيد السفير وللدبلوماسية الأمريكية، بينما الاستحالة وحدها تحضر عندما يفكر المرء بلقاء مماثل في مقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي أو ديوان اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام!!

■ هل يحتاج اليمنيون إلى سفراء أجانب بصفة خاصة وبصورة مستمرة لإقناعهم مرة في العام على الأقل، بأهمية الإفطار معاً والجلوس إلى جوار بعضهم والتحدث إلى بعضهم البعض حول أشياء وقضايا ومواضيع كثيرة خلقها الله في هذا العالم غير السياسة وطلب الثأر؟!

وشكراً لأنكم تبتسمون

(المواصفات والمقاييس... ماذا توصف وماذا تقيس؟!)

قاسم الشاوش

هناك بعض المنشآت الحكومية لا أستطيع القول أنها عالة على الدولة وإنما لا تؤتي الثمار التي من أجلها وجدت. من تلك المنشآت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة التي أنشئت بقرار جمهوري عام٢٠٠٠ م كهيئة مستقلة ومنحت على إثر ذلك القرار كافة الصلاحيات المطلقة في أدائها تتويجاً لمبدأ لا مركزية التخطيط واستقلالية التنفيذ وذلك من أجل تحسين مستوى الأداء بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن في آن واحد. غير أن واقع الحال لهذه الهيئة لا يشعرنا مطلقا بأمل يرتجى منها ولا ندري ما هي الأسباب وراء تعثرها وقيامها بمسئوليتها كما يجب إذ لا فرق يذكر بين ما كانت عليه في السابق والآن رغم مضي اثني عشر عاما منذ استقلالها وإنشائها ولا زالت هذه الهيئة مغيبة تماما في دورها وحماية المستهلكين من جشع التجار وأصحاب رؤوس الأموال بل والحفاظ على أرواح الناس من السلع الاستهلاكية المغشوشة منتهية الصلاحية والتي غالبا ما يكون موسم تسويقها وبيعها في شهر رمضان، وما دفعني للخوض في غمار الحديث والتذكير عن هذه الهيئة ما سمعناه ورأيناه من إعلان تحذيري ساقته هذه الهيئة للمواطنين قبل عدة أسابيع عبر قناة اليمن الفضائية تحذر فيه المواطنين من عدم صلاحية محلول الشراب الذي يباع للأطفال لوجود مواد مسرطنة في تلك السلعة، وسبق هذا الإعلان إعلان آخر قبل شهور حذرت فيه الهيئة المواطنين من حليب للأطفال موجود في السوق ضار وغير صالح للاستخدام لمخالفته مقاييس الجودة والسلامة، والحقيقة أنني ضحكت حتى بدت نواجذي وخشيت على نفسي الإغماء ليس لكثرة الضحك ولكن لحالة اللامبالاة والاستهتار بحياة الناس وعدم شعور المسئولين القائمين على أمر هذه الهيئة بحجم الأمانة الملقاة على عاتقهم إذ أن ذلك المحلول موجود منذ سنتين ويباع للأطفال والشيء نفسه بالنسبة للحليب وأنا على ثقة أن هناك العشرات إن لم تكن المئات من الأصناف الغذائية والاستهلاكية المختلفة موجودة داخل السوق اليمنية. والطلة غير البهية لتلك الهيئة وإعلاناتها التحذيرية بعد خراب مالطا وفوات الأوان ليس من باب الشعور بالذنب والتقصير المتعمد في واجباتها وإنما لتعجل للناس الموت رعبا وخوفا، فالله وحده العالم كم من الأطفال أصيب بأمراض السرطان لتناوله تلك السلع الفتاكة بحياتهم هذا ما ظهر وأعلن عنه وما خفي كان أعظم. أكاد أجزم أن كم كبير من السلع المسرطنة وغير الصالحة للاستخدام الحيواني ناهيك عن الإنساني تعج بها الأسواق سواء كانت سلع استهلاكية غذائية أو دوائية دخلت البلاد عن طريق التهريب أو صنعت محليا ويتم إنزالها للأسواق مباشرة دون أن يكون لهذه الهيئة أي دور ونشاط ملموس للتأكد من مطابقة تلك المنتجات المصنعة داخليا أو المستوردة خارجيا حضور ووجود في فحصها والتأكد من سلامتها ومطابقتها لمعايير الجودة وصلاحية الاستخدام ولعل غياب رجال هذه الهيئة البواسل في المنافذ المختلفة للبلاد رغم الكم الكبير من الموظفين المحسوبين على هذه الهيئة في الميزانية العامة للدولة هو ما يؤكد عدم فاعلية هذه الهيئة وجدواها في خدمة المجتمع !!

رمضان بنية التجار

عمر كويران

بدأت حركة الارتفاع لحرارة السعر تتوافق مع حرارة طقس الصيف فيكتوي السواد الأعظم من الناس بسموم ملحق ما يطلبه السوق من مطرح الجيب المحمول على قدر الحال من المال . ومن يطلع على سعر البضاعة من تمور وحلويات رمضان يجد نفسه في مطلع صعب لسلم الطلب .

مشكلتنا في هذا السوق (النسوان) اللائي يردن كل شيء تحت عذر (رمضان) وفي أحد المراكز الكبيرة بأمانة العاصمة (برافو سنتر) أجد المرأة هي صاحبة الأمر بالشراء بأي ثمن كان في حين يصعب على الرجل فتح فمه بكلمة . وهنا يجد التاجر فرصته لدى (المرأة) وهي تتعاطف معه في وضع ما أراد طرحه من ثمن للسلعة .. ومن العجيب أن الرجال في مثل هذه المواقف يقفون من إحساس وكأن على رأسهم الطير أمام ما تصر عليه رفيقة الحياة .

قيل أن وزير التجارة والتموين ساق خبراء من وزارته ستراعي الفترة الرمضانية بما فيها أيام العيد حول الرقابة الشديدة للسوق وستعمل على ما يرضي المشتري بقدر ما عنده من مبلغ يدفعه ولكن هذا الكلام لم يجد له بعد موضع عند التاجر فالسوق مشتغل بنيران الغلاء . وما يدري معالي الوزير عن الحقيقة لسعر هذا الصنف من ذاك وفواتير الشراء في غياهب المحل لدى التاجر ولو كانت هناك نية حسنة عند الحكومة لعمدت على وضع الأسعار في ملصق البضاعة بختم هذه الوزارة . ولكن ترك الحبل على القارب بتوصية قائمة في محكم التواصل عند الاستيراد .

بالتأكيد في السماء رب هو القادر على تكييف المحصلات الختامية لمنبع الحلال والحرام وهو وحده من سيحاسب .. ولكننا نقول قبل الحساب على التاجر مراجعة حساباته ويتق الله في ما أعطاه من نعمة كي لا تنقلب في الأخير إلى نقمة حينها لا ينفعه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .. فالسلامة مبدأ يشعر به الإنسان أثناء قيامه بمستحق رضا الله له وفي المقدمة تقريبا البيع والشراء ولا تنفع صلاة ولا ينفع صوم ولا زكاة مالم تكن البطن خالية من الغش لمحرم ما حرمه الله عليه . وشهر مبارك على الجميع ونسأل الله التوبة والغفران وأن ينعم على العباد والبلاد بنعمة الشفاء والسلامة لكل مخلوق تكفل بحياته خالقه .

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

تأملات شهبوبية

شهاب المقرمي

■ كلما كانت بلدان العالم أكثر بعدا من دولنا العربية .. تكون أكثر سعادة.. الدول الاسكندنافية هي الأبعد والأكثر راحة ودخلا..

والعكس صحيح أيضا.. الدول الأوروبية القريب منا أكثر شقاء ومشاكل: اليونان، اسبانيا، البرتغال، وايطاليا في الطريق.

سؤال

أحمد ناصر الشريف

لماذا لا تقوم الأجهزة الأمنية في اليمن بإضافة قائمة الأسماء الذين نشرتهم صحيفة الشارع وحددت المبالغ التي يستلمونها من الخارج إلى قائمة أسماء من قالوا عنهم أنهم يستلمون من ايران ويتجسسون على اليمن وكذلك ضم من كانوا يستلمون من العراق وليبيا وقطر ومن هم مرتبطين بدول كبرى..أليس كل هؤلاء يعملون ضد وطنهم؟انه سؤال بحاجة إلى جواب!!

جزء من انتباه عائ

وسام محمد

■ أفكر: هل نحتاج إلى إعادة قراءة التاريخ كي نكتشف أين توقفت العجلة عن أن تسير وفقا لقانون الحياة؟! كوني أعتقد أن التطور مادي، الإنسان مجبر على تحقيقه، بمعنى أنه يتحقق من تلقاء نفسه بتفاوت بسيط في نفس دورات الحياة.

وأحياناً أتصور أن الأمر فلسفي، ونحتاج إلى إعادة تركيب القيم من جديد.